

الكشف على سلامة المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (2019/2006)

Disclosure of the integrity of the Algerian banking system through the analysis of
macroeconomic indicators for the period (2006/2019)

هشام طرادخوجة

جامعة محمد الشريف مساعديه - سوق أهراس- ، h.tardkhodja@univ-soukahras.dz

النشر: 2022/06/30

القبول: 2022/06/18

الاستلام: 2022/01/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف على سلامة المنظومة المصرفية من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يدخل ضمن المؤشرات الكمية للحيطة الكلية والتي تعتبر من أهم مكونات نظام الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية إلى جانب الأسلوب رقابة الإنشائية المتمثلة في مؤشرات الحيطة الجزئية بالإضافة إلى معيار تحليل النفقات والإيرادات الجارية، وقواعد الحذر الدولية المتمثلة في اتفاقيات بازل.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أنه وبالرغم من الأهمية البالغة أساليب الرقابة الميدانية والالتزام بقواعد الحذر الدولية، إلا أنه يبقى لرصد مؤشرات الاقتصاد الكلي أهمية قصوى باعتبارها تكون في الغالب مصدر أساسي للأزمات، كما توصلت الدراسة إلى عدم إمكانية تعرض الجهاز المصرفي الجزائري لأزمة على الأقل في المدى القريب.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الاقتصاد الكلي، سلامة المنظومة المصرفية.

رموز JEL: B26 ، G01 ، G17.

Abstract:

This study aims to reveal the integrity of the banking system through the analysis of macroeconomic indicators, which is included in the quantitative indicators of total prudence, which is one of the most important components of the early warning system for banking crises, in addition to the method of structural control represented in the indicators of partial prudence in addition to the standard of analysis of current expenditures and revenues. And the international rules of caution represented by the Basel Accords.

The study reached a set of results, most notably that the process of tracking macroeconomic indicators is of paramount importance, as they are often a main source of crises. The study also concluded that the Algerian banking system cannot be exposed to a crisis, at least in the short term.

Keywords: Macroeconomic indicators, The safety of the banking system.

(JEL) Classification : B26 ، G01،G17.

1. مقدمة:

يلعب القطاع المالي دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، حيث كان لنمو وتطور هذا القطاع من أهم العوامل التي ساعدت على التقدم الاقتصادي الحديث، وقد شهد هذا القطاع سلسلة من التطورات الجذرية في أنشطتها

القائمة بالإضافة إلى أنشطة جديدة مستحدثة، ما جعله يواجه تحديات وأخطار عديدة تستوجب على القائمين بإدارة الجهاز المصرفي مواجهة هذه التحديات.

وجاءت الأزمة المالية لسنة 2008 لتؤكد أن الانضباط في القطاع المالي بفرض القيود وإخضاعه للرقابة والإشراف والحماية والتي تجسدت في اتفاقية بازل 1 المتعلقة بوضع نظام لقياس رأس المال، وبازل 2 المتعلقة بتوفير ضمانات رأس مالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك، لا تضمن الحماية الكافية للجهاز المصرفي، لتكون الغاية من بازل 3 تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية.

وبما أن القطاع المصرفي هو جزء لا يتجزأ من القطاع الاقتصادي ككل، وأن عملية التأثير والتأثر هي السمة البارزة بينهما، كان من الضروري رصد وتجميع المعلومات عن كل العناصر الداخلة والمؤثرة بشكل مباشر وغير مباشر في نشاط وسلامة المنظومة المصرفية، وتشكيل على أساسها مؤشرات تساعد في اتخاذ القرارات على المستوى الوحدات أو على مستوى المصرفي ككل.

1.1. إشكالية البحثية:

من خلال ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى سلامة النظام المصرفي الجزائري من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (2019/2006)؟

2.1. الأسئلة الفرعية:

للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن أن نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

-ماذا نقصد بالأزمات المصرفية وما هي أهم أسبابها ومؤشراتها؟

-هل يمكن اعتبار متغيرات الاقتصاد الكلي جزء من نظام الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية؟

-ما هي أهم القراءات المتعلقة بمدى سلامة المنظومة المصرفية من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي

الجزائري للفترة (2019/2006)؟

3.1. فرضيات الدراسة:

تنتقل الدراسة من فرضية أساسية وهي: بما أن النظام المصرفي الجزائري يستجيب لقواعد الحذر

المصرفية الدولية والمعروفة باتفاقيات بازل 1، 2، 3، فإنه غير معني بالهزات التي قد تحدث في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

4.1. أهمية البحث:

تستمد أهمية هذه الدراسة من مكانة المنظومة المصرفية في اقتصاد الدول، وأن الكشف على بوادر أزمة مصرفية يعد من أبرز اهتمامات متخذي القرار وواضعي السياسات لاتخاذ التدابير الوقائية أو الإجراءات المجنبة للأزمات.

5.1. أهداف الدراسة:

الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- معرفة أسباب ومؤشرات الأزمات المصرفية؛
- الإحاطة بمفهوم نظام الإنذار المبكر بالأزمات ومكوناته؛
- معرفة مدى سلامة النظام المصرفي الجزائري من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلية.

6.1. منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يقف على وصف المتغيرات موضوع الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل الأسباب والمؤشرات، ومنهج دراسة حالة من خلال التركيز على تحليل مؤشرات الحيطة الكلية للاقتصاد الجزائري من خلال تجميع البيانات للفترة (2019-2006).

7.1. تقسيمات الدراسة:

- المحور الأول: الأزمات المصرفية أسباب مؤشرات ونتائج
- المحور الثاني: مفاهيم أساسية لمؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات
- المحور الثالث: تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (2019-2006) وأثر ذلك على الجهاز المصرفي الجزائري.

2. الأزمات المصرفية أسباب مؤشرات ونتائج

1.2. تعريفها: وتتمثل في أزمات العملة وأسعار الصرف، أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات"، وتحدث عادة عندما يكون هناك اندفاع كبير من قبل المودعين لسحب ودائعهم لدى أحد البنوك في نفس الوقت ما يسبب للبنك ضغطاً على السيولة لمواجهة تلك الطلبات، وتأثر هذا النوع من الأزمات قوي على النشاط الاقتصادي الداخلي وتستمر لفترة طويلة نسبياً، وأصبح أنتشارها شائعاً بسبب رفع القيود على حرية انتقال رؤوس الأموال عالمياً، مما يستدعي تدخل الدولة لسد الفجوة في نقص السيولة للحد من تأثير الأزمة. (شنتاوي، 2009، صفحة 166)

ويعتبر هذا التعبير وصفي للأزمات المصرفية وهو يفتقر للجانب الكمي، أما التعبير الرقمي عنها ولن

كان أمراً صعباً، فإنه يفرض تحقق على الأقل أحد المعايير الأربعة التالية: (Demirguc-Kunt, 1998)

-تمثيل القروض المعدومة لنسبة تزيد عن 10% من إجمال القروض.

-تشكل تكلفة عملية الإنقاذ المصرفي نسبة لا تقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

-حدوث بعض حالات التأميم المصرفي.

-حدوث حالات الذعر البنكي وما تتخذه الحكومة من تدابير طارئة مثل تجميد الودائع وتعطيل العمل بالبنوك

لبعض الأيام أو فرض نظام عام لتأمين الودائع.

2.2. الأسباب المؤدية للأزمات المصرفية: تشير معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية المختلفة

على أن أسباب حدوث الأزمات المصرفية يعود إلى مجموعتين من العوامل هما:

1.2.2. العوامل الاقتصادية الكلية: يمكن رصد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال

منظور العوامل الاقتصادية الكلية ومن هذه المسببات:

أ-الاختلالات الهيكلية الكلية: وهي الاختلالات الناجمة عن تغيرات متتالية في بنية الاقتصاد الوطني وما يترتب على

هذه الاختلالات من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية مثلاً (قطاع الإنشاءات أو السياحة)، إضافة إلى ظهور عجز

كبير في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.

ب-التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية المتبعة: تعتبر التدفقات الرأسمالية متغيراً اقتصادياً كلياً يلعب دوراً في

المراحل المبكرة لحدوث الأزمة، حيث إن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض وتقلل من حوافز

الاستثمار من جهة، كما إن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية وتعزي المصارف على زيادة الائتمان بغض

النظر عن ملائمة هذا الائتمان من جهة أخرى، وهنا لا بد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليص حجم المعروض النقدي

داخل الاقتصاد، كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة حجم التدفقات النقدية سترفع بدورها من نسبة التضخم في أسعار

الأصول الرأسمالية ومن أهم المؤشرات على حدوث أزمة مالية قريباً ضعف الرقابة المصرفية بخصوص الحوالات

وحركة الأموال الساخنة التي قدمت لغرض المضاربة في الأسواق المالية وليست للاستثمار في الأصول الحقيقية.

ج-سياسات الإقراض: قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب

عديدة منها:

-الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح.

-التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض.

ت-سياسات سعر الصرف: تلعب أسعار الصرف المرنة أو المقيدة دوراً أساسياً في أزمة النظام المصرفي، حيث أن تغير

سعر الصرف يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج الوطني، أو أنه يزيد من هشاشة النظام المصرفي في

مواجهة الصدمات الخارجية ويزيد من نسبة العجز في ميزان المدفوعات.

ث. الإصلاحات الاقتصادية والتحرر المالي: في الفترة 1945-1977 كان احتمال وقوع أزمة مالية في حدود 7% ليرتفع هذا الاحتمال ما بين 1973-1997 إلى ما بين 10%-13% حسب بعض الدراسات، (قدي، 2004) وهذا راجع للطبيعة المالية الغالبة على الاقتصاد العالمي، ولزيادة ترابط وتحرير الاقتصاديات، فمنذ 1970 تم إحصاء 117 أزمة مصرفية ذات طابع نظامي تطلبت إعادة رسملة شبه كلية للبنوك، وضربت هذه الأزمات 93 دولة، يضاف إليها 51 أزمة أقل حدة تدعى بغير النظامية مست 45 بلدًا، والمفارقة أن البنوك الأولى الأكثر تعرضاً للأزمات هي تلك التي كانت تحقق مردودية مرتفعة قبل الأزمة نتيجة ارتفاع المخاطر لديها، حيث أن أموالها الخاصة تكون منخفضة وأن أرباحها تم تحقيقها من النشاط في السوق بفعل المضاربات.

2.2.2. العوامل الاقتصادية الجزئية: تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دوراً هاماً في نشوء الأزمات المصرفية ويمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:

أ. ارتفاع نسبة القروض / حقوق الملكية: مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصاً في وقت الأزمات الاقتصادية حيث تتلأأ مشروعات الأعمال في تسديد الالتزامات المصرفية التي ترتبت عليها في فترات الرواج السابقة.
ب. وجود علاقة حميمة بين المصارف والشركات: حيث يكون منح الائتمان لقطاعات اقتصادية لا تتمتع بالجدار الائتمانية تحت تأثير الممارسات الإدارية الرديئة، والفساد، ونقص المعلومات.
ج. تدهور قيمة الأصول: إن ارتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف، أو تراجع أسعار الأسهم والعقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي.

ت. عدم توافق تواريخ الاستحقاق: حيث أن المشكلة التي تواجه مديري المصارف هي كيفية تحويل تواريخ الاستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل، بل إن الأمر يتعدى أحياناً عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق ليصل هيكل الودائع المصرفية من جهة وهيكل الائتمان المصرفي من جهة أخرى.

3.2. مؤشرات الأزمات المصرفية: إن أبرز الأدوات التحليلية التي تمكن الباحثين من رصد الأزمات المصرفية تكون عبر أحد المؤشرات التالية: (Jhonston, 2000)

- ارتفاع رصيد الديون المتعثرة؛

- غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات؛

- التدهور السريع في نسب رأس المال؛

- الإعسار المصرفي.

4.2. نتائج الأزمة المصرفية: تترتب على الأزمات المصرفية سلسلة من الانهيارات ويمكن حصر نتائج الأزمات

المصرفية في ما يلي:

-ضياح مدخرات المودعين و ثرواتهم؛

-ضعف الثقة في النظام المصرفي؛

-توقف الكثير من المشروعات التي تعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة، وارتفاع معدل إفلاس الشركات يكون ارتفاع معدل البطالة؛

-تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

-توقع حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة خصوصاً عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل المسؤولية في الوفاء بها؛

-تدهور ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني، مع إمكانية سحب استثماراتهم مما يشكل ضغط أكبر على أرصدة العملات الأجنبية وبالتالي يؤدي إلى تدهور أو انهيار قيمة العملة الوطنية.

تتسم الأزمات المالية عامة والمصرفية خاصة بالفجائية وعدم التوقع من صانع القرار فيشعر بضيق الوقت المتاح للتفكير فيه، ويجب عليه في الوقت نفسه اتخاذ القرار المناسب بصدده قبل تغير ذلك الموقف على نحو تصعب السيطرة عليه، من هذا المنطلق جاءت أهمية الإحاطة بمدخل هذه الأزمات من خلال المعرفة الجيدة للمخاطر البنكية وكل أنواعها والتمرس في إدارتها بشكل يسمح من تجنب الأزمات أو الحد من خطورتها.

3. مفاهيم أساسية لمؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات:

1.3. مفهومها:

هي مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، وتستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها، واكتشاف أوجه الخلل في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها، وبالتالي اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة لوقوع الأزمات. كما يمكن تعريفها بأنها أدوات لمراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث.

2.3. أهميتها:

تتبع أهمية مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات من كونها تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي أيضاً تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر، ويمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات أكثر من خلال النقاط

التالية: (Sahjwala, 2000)

- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية؛
- تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، ولتاحة مختلف المعلومات للعملاء؛
- تعد مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات؛
- تقوم على معيارية النظم المحاسبة والإحصائية من خلال استخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محلياً ودولياً؛

-تساعد على كشف المخاطر انتقال الأزمات، وتعمل على التقليل من حدتها؛

3.3. أنواع مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات:

تنقسم مؤشرات الإنذار المبكر إلى محورين أساسيين، يضم المحور الأول بالإضافة إلى الجهود الدولية لحماية النظام المصرفي بازل1، بازل2، بازل3 ومعيار مجلس الخدمات المالية السلامة لقياس كفاية رأس المال، معيار تحليل النفقات والإيرادات الجارية، أما المحور الثاني وهو الأهم فيضم مؤشرات الحيطة الكلية والتي تشمل على مؤشرات الحيطة الجزئية المجمع لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد وتمثل مؤشرات CAMELS الجزء الأكبر منها، ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبط بسلامة النظام المالي ككل.

1.3.3 معيار آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية: يقوم هذا المعيار على تحليل النفقات الجارية والإيرادات الحقيقية التي تحققها المؤسسة المالية من مصادر أنشطتها المختلفة كنسبة مئوية لجملة الأصول خلال فترة محددة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (01): معيار آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية

إيرادات عن الائتمان	تكاليف الودائع المطلقة	صافي الدخل من التمويل	عمولات على الخدمات المصرفية	التكاليف الإدارية للعاملين	صافي الأرباح قبل الضرائب
% من الأصول	% من الأصول	% من الأصول	% من الأصول	% من الأصول	% من الأصول

المصدر: عثمان بن موسى الشيخ(2007): "السلامة المصرفية"، دار النشر والطباعة، السودان، ص103.

هذه المؤشرات يمكن أن تكون مفيدة في الموازنة بين النفقات والإيرادات للمؤسسات المالية، إلى جانب تحليل كفاءة توظيف الموارد من حيث توليد الأرباح، كما تساعد على البحث عن أسباب القصور في البنود التي تدر نسبة متدنية من الأرباح أو بنود الإنفاق التي تظهر تجاوزا في المعاملات.

2.3.3. مؤشرات الحيطة الكلية:

يمكن إدراج الجدول التالي الذي يوضح إجمالي مكونات الحيطة الكلية:

جدول رقم (02): مكونات مؤشرات الحيطة الكلية

مؤشرات الاقتصاد الكلي	المؤشرات الجزئية
1- مؤشرات النمو الاقتصادي: - معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي - تدهور بعض القطاعات	1- كفاية رأس المال: - نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر. - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.
2- ميزان المدفوعات: - عجز الحساب الجاري. - كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي. - الدين الخارجي (بما في ذلك هيكل الاستحقاق).	2- جودة الأصول
3- التضخم	3- مؤشرات المؤسسة المقرضة: - تركيز الائتمان القطاعي. - الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية - القروض غير العاملة. - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة. - مخاطر الأصول. - الاقتراض المرتبط. - مؤشرات الرفع المالي.
4- أسعار الفائدة والصراف: - التذبذب في أسعار الفائدة والصراف. - مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية. - قابلية أسعار الصراف على الاستمرار. - ضمانات أسعار الصراف.	4- مؤشرات المؤسسة المقرضة: - نسبة الدين إلى حقوق الملكية. - ربحية الشركات. - مؤشرات أخرى لظروف الشركات. - مديونية القطاع العائلي.
5- ازدهار الإقراض وسعر الأصول: - نوبات ازدهار الإقراض. - نوبات ازدهار الإقراض.	5- سلامة الإدارة: - معدلات الإنفاق. - نسبة الإيرادات لكل موظف. - التوسع في عدد المؤسسات المالية.
6- إطار العدوى: - العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية. - الآثار الجانبية للتجارة.	6- الإيرادات والربحية: - العائد على الأصول. - العائد على حقوق الملكية.

	<p>-معدلات الدخل والإنفاق.</p> <p>-المؤشرات الهيكلية.</p>
<p>7-عوامل أخرى:</p> <p>-الإقراض والاستثمار الموجه.</p> <p>-لجوء الحكومة النظام المصرفي.</p> <p>-التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.</p>	<p>7-السيولة:</p> <p>-تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية.</p> <p>-التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك.</p> <p>-الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي.</p> <p>-نسبة القروض إلى الودائع.</p> <p>-هيكل استحقاق الأصول و الخصوم.</p> <p>-تدابير سيولة السوق الثانوية.</p>
	<p>8-الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق:</p> <p>-مخاطر سعر الفائدة.</p> <p>-مخاطر سعر الصرف الأجنبي.</p> <p>-مخاطر أسعار الأسهم.</p> <p>-مخاطر أسعار السلع.</p>
	<p>9-مؤشرات خاصة بالسوق:</p> <p>-أسعار السوق للأدوات المالية.</p> <p>-مؤشرات على العوائد المفرطة.</p> <p>-تصنيف الائتمان.</p> <p>-هوامش العائد السيادي.</p>

Source: Owen Evans and others(2000) : « Macprudential Indicators of financial soundness », occasional paper 192, IMF, Washington DC, April, P4.

1.2.3.3. المؤشرات الجزئية: ويطلق عليها معيار (CAMELS)، حيث يشير كل حرف إلى بداية اسم المؤشر الذي

يشير إليه

أما أهم مؤشرات الحيطنة الجزئية فهي:

أ. مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy : (حمودي، دون سنة نشر) تمكن هذه المؤشرات من تحديد مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات التي من الممكن أن تصيب بنود ميزانياتها العمومية، أما أهميتها فتكمن في كونها تأخذ بالاعتبار أهم المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان، بالإضافة إلى احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات.

ب. مؤشرات جودة الأصول Asset Quality : تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات

جودة الأصول، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة، وعادة ما ينظر إلى تقييم جودة الأصول من خلال مؤشرات مستوى إقراض المؤسسة، ومؤشرات مستوى اقتراض المؤسسة.

ت. مؤشرات سلامة الإدارة Management : سلامة الإدارة هي مفتاح لأداء المؤسسات المالية، إلا أن معظم هذه المؤشرات تطبق في المؤسسات الفردية وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق.

ث. مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings : انخفاض نسب هذه المؤشرات يمكن أن يدل على وجود مشكلات في ربحية المؤسسات المالية على العكس من ذلك فإن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر.

ج. مؤشرات السيولة Liquidity: في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة والتي تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين المصارف والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.

ح. مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk : وتتعلق هذه المؤشرات بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، إذ إن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة إلا إن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس (VAR) الذي يستخدم لقياس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال مدة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مقياس آخر لقياس الضغط، والذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في المصارف تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات. (عجمي، الجنابي، 2005، صفحة 272)

➤ **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي تشير إلى مدى حساسية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمصرف للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، ويكون الأصل والخصم حساسا للتغير في سعر الفائدة إذا كان يمكن إعادة التسعير في مدة زمنية معينة.

➤ **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون بالعملات الأجنبية ويحاول تجنبها أو تقليل مخاطرها، وتكون في سوق العملات الأجنبية.

➤ **مخاطر أسعار الأسهم:** وتنتج عن تذبذب أسعار الأسهم، ويمكن حسابها من خلال نموذج التسعير الرأسمالي للأصول أو نظرية المضاربة في تسعير الأصول والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة.

➤ **مخاطر أسعار السلع:** هناك أهمية كبيرة لمخاطر أسعار السلع بالنسبة للمؤسسات المالية المتنوعة، وهذه الأهمية تختلف من بلد إلى آخر على الرغم من أن الاستثمار في أغلب المؤسسات المالية في السلع أو مشتقات السلع قليل إذ أن أسعار السلع ميالة للتغير نوعا ما أكثر من أسعار الصرف والفائدة والأسواق غالبا ما تكون أقل سيولة.

خ. **المؤشرات الخاصة بالسوق:** على الرغم من أن هذه المؤشرات لا تدخل ضمن إطار مؤشرات الحيطة الجزئية الستة الداخلة ضمن (CAMELS) ولكنها تبقى مؤشرات مهمة تدل على قوة المؤسسات المالية، ومن هذه المؤشرات: الأسعار السوقية للأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية، العوائد المفرطة، التصنيف الائتماني، وهامش العائد السيادي. ويمكن تلخيص أهم مميزات هذا المعيار في النقاط التالية: (زيتوني، 2009، صفحة 21)

- تصنيف المصارف وفق معيار موحد؛

- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش؛

- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف؛

- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش؛

- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

2.2.3.3. **تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي:** يؤثر ويتأثر الجهاز المالي بمجمل النشاط الاقتصادي، إذ أن بعض التطورات الاقتصادية تسبق الأزمات المصرفية، وعليه يجب مراقبة بعض التغيرات على المستوى الاقتصادي ككل ولا سيما تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف... الخ.

النمو الاقتصادي: وتتكون من معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، إذ أن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما إن تدهور بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي إلى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية.

ب. **ميزان المدفوعات:** يعد ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤشرا على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مما يؤثر

سلبا على النظام المالي ولاسيما إذا تم تمويل هذا العجز في تدفقات مالية قصيرة الأجل، فضلاً عن أن انخفاض نسبة الاحتياطيات في الجهاز المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل تعد هي الأخرى مؤشراً على عدم الاستقرار في النظام المالي.

كما تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سبباً رئيساً في الأزمات المالية في الكثير من البلدان ولاسيما البلدان التي تتصف صادراتها بالتركز السلعي، أي تعتمد على سلع محدودة.

ت-التضخم: إن التذبذب في التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، ذلك إن التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار، كما أن الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلبياً على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية. (Evans, April 2000, p. 10)

ث-معدلات الفائدة وأسعار الصرف: يعد التذبذب في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية، وبشكل عام فإن ارتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن أن تتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية، في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية.

ج-ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم: يعبر عن ازدهار الإقراض بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادة قبل الأزمات المالية الحادة، أما فيما يخص ازدهار أسعار الأسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الازدهار، إذ أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم والعقارات، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية.

ح-آثار الانتقال بالعدوى: بسبب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقفاً، فعندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل انخفاض حاد في قيمة العملة فإن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة تعاني من الأزمة بانقلابها إليها من خلال التجارة بسبب تراجع تنافسية هذه البلدان مقارنة مع البلد الذي انخفضت قيمة عملته بشكل حاد، ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي، ويعد الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي.

خ-العوامل الأخرى: (Evans, April 2000, p. 12)

➤ **الاقتراض والاستثمار الموجه:** إن توجيه الاستثمار والاقتراض بصورة إجبارية إلى نشاطات وقطاعات على أسس غير سوقية يؤدي دائما إلى تخصيص غير كفاء للموارد مما يؤثر سلبيا على درجة الإعسار في المؤسسات المالية.

➤ **علاقة الحكومة بالقطاع المصرفي والاختلالات في الموازنة:** إذ أن زيادة الائتمان الموجه من البنك المركزي إلى الحكومة يزيد من الضغوط التضخمية مما يؤثر على القطاع المالي.

➤ **حجم المتأخرات في الاقتصاد:** إن تراكم المتأخرات في الاقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والإعسار المالي في المؤسسات المالية.

4. تحليل لمؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (2019-2006) وأثر ذلك على الجهاز المصرفي الجزائري.

1.4. مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي:

1.1.4. معدل نمو الناتج المحلي:

جدول رقم (03): معدل نمو الناتج المحلي (2012-2006)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج الوطني	8512	9362.7	11069.1	10006.7	12034.5	14480.7	16208.7
معدل النمو %	-	10.0	18.22	-9.59	20.26	20.32	11.93

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي

جدول رقم (04): معدل نمو الناتج المحلي (2019-2013)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج الوطني	16643.8	17228.6	16712.7	17514.6	18876.2	20259.0	20284.2
معدل النمو %	2.68	3.51	-2.99	4.79	7.77	7.32	1.24

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي

يلاحظ من خلال الجدولين تذبذب معدل نمو الناتج المحلي خلال مدة الدراسة، ويظهر ذلك جليا بين سنة 2008 و 2009 حيث بعد ارتفاع بـ 18.22% انخفض إلى -9.59% ويعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط في هذه السنة حيث تراجعت من 99.9 دولار/ للبرميل إلى 62.3 دولار/ للبرميل. وكان أكبر ارتفاع لمعدل النمو سنة 2011 بـ 20.32% ويعزى ذلك لارتفاع أسعار النفط بـ 20.06% ووصولها على 112.94 دولار/ للبرميل.

2.1.4. ميزان المدفوعات:

جدول رقم (05): رصيد ميزان المدفوعات الجزائر مقابل متوسط سعر البرميل من البترول للفترة (2012-2006)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
متوسط سعر النفط دولار/للبرميل	66.05	74.9	99.9	62.3	80.2	112.94	111.05
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	17.73	29.56	37	3.67	15.33	20.06	12.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي

جدول رقم (06): رصيد ميزان المدفوعات الجزائر مقابل متوسط سعر البرميل من البترول للفترة (2019-2013)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
متوسط سعر النفط دولار/للبرميل	109.0	100.2	53.1	54.0	54.1	71.3	64.4
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76	-15.82	-16.93

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات والأدوات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في

رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية.

ويتضح من خلال الجدولين السابقين أن ميزان المدفوعات الجزائري تأثر بالأزمة الخارجية، حيث تراجع

رصيده من 37 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.67 مليار دولار في السنة الموالية، وهذا بعد أن حقق معدل نمو

بنسبة 66.66 % سنة 2007، و 25.17 سنة 2008، إلا أن هذا المعدل تراجع سنة 2009 إلى 0.28 %، وهو ما يمثل

صدمة في المعاملات الخارجية الجزائرية، ليعود ويسجل ارتفاع طفيف بقيمة 15.33 ثم 20.06 مليار دولار سنتي

2010 و 2011 على التوالي، والذي يعزى إلى تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة احتياطات الجزائر

من الصرف الأجنبي حيث تراجع معدل زيادة هذا الأخير من معدل زيادة تقدر ب 29.88 % سنة 2008 إلى 4.06 %

و 8.93 % سنة 2009 و 2010 على التوالي، محققا بذلك ما قيمته 148.91 مليار دولار، ومع بداية الأزمة النفطية

الجديدة مطلع 2014 برز إنخفاض حاد في رصيد ميزان المدفوعات حيث عرف ذروته سنة 2015 ب-27.54 %.

3.1.4. أسعار الصرف:

جدول رقم (07): سعر كل من الدولار واليورو مقابل الدينار الجزائري للفترة (2012-2006)

العملة/السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدولار مقابل الدينار الجزائري	72.65	69.37	64.57	72.64	74.4	72.85	77.55
اليورو مقابل الدينار الجزائري	91.24	94.99	94.86	101.30	99.19	102.22	102.16

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي

جدول رقم (08): يوضح سعر كل من الدولار واليورو مقابل الدينار الجزائري للفترة (2019-2013)

العملة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدولار مقابل الدينار الجزائري	79.38	80.56	100.46	109.46	110.96	116.62	119.36
اليورو مقابل الدينار الجزائري	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32	137.69	133.70

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي

شهد سعر صرف الدينار في الجزائر استقرار نسبي في المرحلة الأولى من الدراسة ثم بدء بالتراجع التدريجي لصالح العملات الرئيسية إلى غاية 2015 أين وصل إلى 111.44 دينار لليورو الواحد و 100.46 دينار للدولار، وهذا راجع لتطبيق البنك المركزي حزمة إجراءات من ضمنها استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي كان من أهمها عمليات السوق المفتوحة التي تمت من خلال مزادات العملة الأجنبية، وخيارات إدارة السيولة المتمثلة بمزادات حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية وحوالات البنك المركزي وعمليات الإقراض بين المصارف، مما ساهم في ارتفاع ملموس في سعر صرف الدينار الجزائري، ثم جاء مرحلة الانزلاق في الفترة ما بين 2016 إلى 2018 الذي العرفت أكبر الإنخفاضات أين وصل اليورو الواحد إلى 137.69 دينار.

4.1.4. معدلات التضخم:

جدول رقم (09): يوضح معدل التضخم المستهدف والمحقق في الجزائر خلال الفترة (2012-2006)

المعدل/ السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم المستهدف%	3	3	3	3.5	3.5	3.5	4
معدل التضخم المحقق%	2.53	3.53	4.86	5.34	3.91	4.52	8.89

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية والنشرة الإحصائية لبنك الجزائر

جدول رقم (10): يوضح معدل التضخم المستهدف والمحقق في الجزائر خلال الفترة (2019-2013)

المعدل/ السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم المستهدف%	3	3	3	3	3.5	3.5	3.5
معدل التضخم المحقق%	3.3	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	3.07

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية والنشرة الإحصائية لبنك الجزائر

تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى حدوث أزمة مالية، كانت معدلات التضخم مقبولة خلال السنوات الأولى من الدراسة، قبل أن تدخل في مرحلة من التذبذب من 2008 إلى 2012 التي شهدت أكبر معدل للتضخم وصل إلى 8.89 % ليتراجع بشكل كبير سنة 2013 ليصل إلى 3.3 % وذلك نتيجة إل الإجراءات التي اتخذها

البنك المركزي التي سبق وأن أشرنا لها والتي ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات التضخم، إذ لم يعد البنك المركزي الرافعة المالية لتمويل العجز المالي للموازنة العامة، ليعاود الارتفاع في الفترة بين 2015 إلى 2018 بسبب الأزمة البترولية.

5.1.4. معدلات نمو السيولة المحلية:

جدول رقم (11): يوضح معدلات نمو السيولة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنة /	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عرض النقود M2	4933	5994	6956	7173	8280	9929	11067
سيولة الاقتصاد M2/PIB	58.00	64.02	62.84	71.68	68.80	68.56	68.27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية والنشرة الإحصائية لبنك الجزائر

جدول رقم (12): يوضح معدلات نمو السيولة في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)

الوحدة مليار دينار جزائري

السيولة / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عرض النقود M2	8249.86	9603.0	9261.1	9407.0	10266.1	11404.1	11536.15
سيولة الاقتصاد M2/PIB	49.56	55.73	55.41	53.71	54.38	56.29	56.87

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية والنشرة الإحصائية لبنك الجزائر

عرفت النفقات العامة العمومية ارتفاعاً أستمراً حتى في ظل تراجع العائدات النفطية خاصة سنتي 2008 و2009، وبسبب الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري فإن توليد السيولة العامة في الاقتصاد تأتي من عوامل الطلب عليها وبالذات تحويل الإيرادات النفطية بالدينار الجزائري (عبر ظاهرة الإصدار النقدي) وعلى هذا الأساس فإن درجة نقدية-السيولة-الاقتصاد تعد مرتفعة أو Positive Feed Back الموجب أو ما يطلق عليه بالعمق النقدي الذي يقدر بحوالي (40%) سنة 2008، ومع تراجع أسعار البترول عرفت النفقات العمومية تراجع وبالتالي تراجع سيولة الاقتصاد.

5. الخاتمة:

يرتبط موضوع الأزمات المالية بالاقتصاد المالي والحقيقي، ونظراً للآثار البالغة والمتكررة لهذه الأزمات على اقتصاد مختلف الدول تعددت الجهود الدولية لوضع قواعد تضبط العمل في القطاع المالي والمصرفي، كما تعددت الدراسات لتلك الأزمات لمحاولة بناء مؤشرات تنبؤ بوقوعها، والواضح من خلال هذا الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري وبالرغم من أنه يستجيب لقواعد الحذر المصرفية الدولية إلا أنه في تبعية مطلقة

للمؤشرات الاقتصادية الكلية والتي هي بدورها تابعة للتغيرات في أسعار النفط باعتبار أن الاقتصاد الجزائري ريعي ويعتمد بشكل كبير على المحروقات، وهو ما ينفي الفرضية الرئيسية.

وعليه فإن الاستجابة لقواعد الحذر الدولية من جهة والتحكم في القواعد الرقابية الميدانية من جهة أخرى لا تكفي من لتجنب الأزمات المصرفية بل أن في غالب الأحيان تكون الأزمات المالية بصفة عامة والمصرفية بشكل خاص متعلقة بهشاشة الهيكل الاقتصادي ومدى استجابته للهزات العارضة.

1.5. النتائج:

-تتفق الجهود الدولية لحماية النظام المصرفي ومؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات على ضرورة التحكم في المعلومات الاقتصادية والمالية.

-تعد أساليب الرقابة الميدانية القائمة على صياغة التقارير إنشائية والتي منها مؤشرات الحيطة الجزئية ضرورية لتتبع مدى الالتزام باللوائح والأحكام، إلا أنه لا يمكن مقارنتها بأي شكل من الأشكال بعملية رصد وتتبع مؤشرات الاقتصاد الكلية التي قد ينتج عنها هزات عنيفة للقطاع المصرفي والمالي ككل.

-من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر نجد بعض المؤشرات السلبية والتي من بينها تذبذب معدل الناتج المحلي، وارتفاع معدل التضخم خاصة في السنوات الأخيرة بسبب الزيادة في المعروض من الكتلة النقدية وارتفاع معدل التضخم المستورد، إلا أنه توجد بعض العوامل التي دفعت للإستقرار والتي من بينها الفائض المسجل في رصيد ميزان المدفوعات طول فترة الدراسة تقريباً وانخفاض سعر الصرف الذي يمكن أن ننظر إليه على أنه يزيد من القوة التنافسية للسلع الجزائرية في إنجاح سياسة رفع الصادرات خارج المحروقات، وهو الأمر الذي يشير إلى عدم إمكانية تعرض الجهاز المصرفي الجزائري لأزمة على الأقل في المدى القريب.

2.5. التوصيات:

-وضع قاعدة للبيانات الخاصة بمؤشرات الحيطة الكلية لغرض استخدامها كمؤشرات تحذيرية حول احتمال الوقوع في أزمة مالية وذلك من خلال رصد سلوكها وتقديم تقارير دورية، فالنغير في سلوك المؤشرات المذكورة خاصة إذا كان غير إيجابي يعطي مؤشراً عن مخاطر التعرض لأزمة مالية محتملة، وإذا نجح هذا التنبؤ فإنه يساعد القائمين على السياسة الاقتصادية باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الوقوع في أزمة مالية قد تكون تكاليفها باهظة على الإنتاج والاستخدام والنمو الاقتصادي.

-الارتقاء بمستويات إنتاج واستخدام البيانات الإحصائية على مستوى النظام المصرفي و القطاع المالي ككل من خلال التنسيق بين جميع المكونات وتوظيف التطور في الطرق وتقنية المعلومات بما يؤمن حسن استخدامها؛

-بحث العلاقة وتوطيدها بين البحوث، الإحصاءات ومعلومات و ربطها مع مراكز القرار، مع تدعيم إمكانيات التواصل بين الشركاء الاقتصاديين؛

-صياغة مجموعة من القوانين والتشريعات التي تمكن من تنسيق العمل بين البنك المركزي ومراكز المعلومات الاقتصادية والمالية، يمكنه مشاركة في إدارة النظام المصرفي والرقابة عليه.

6. المراجع:

-Chai, Scumacher, Barry, Jingping, Limiana Jhonston .(2000) .Assesing Financial Systm Vulnerability .IMF Working Papers ،wp/00/76.

-Detragiache, A, E Demirguc-Kunt .(1998) .The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries .IMF Staff Papers.(1)45 ،

-Van der Berg, Rijana, Paul Sahjwala .(2000) .Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems .Basel, Sussi: Basel Committee on Banking Supervision.

-عبد القادر زيتونني. (2009). دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك -دراسة تطبيقية.

www.kantakji.com/figh/files/banks/545cached similar .consulté le 20.03.2018

-عبد المجيد قدي. (2006). السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-علي حمودي. (دون سنة نشر). مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، دراسة تطبيقية حالة العراق. بغداد، العراق: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي.

-هيل، جميل عجمي، الجنابي. (2005). إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية. عمان، الأردن: دار المسيرة.